

الفصل الأول: المالية العامة والنظرية الاقتصادية

. تعريف المالية العامة:

○ التقليدي:

هو دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة التي تلزم لتغطية هذه النفقات.

○ الحديث:

هو العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة وهي "الحصول على الموارد اللازمة وإنفاقها من أجل إشباع الحاجات العامة"

تحقيقاً لأغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

. الفرق بين التعريفين:

○ التقليدي

يعتقد بمبدأ تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويقتصر دورها على الإنفاق على الأمن والعدالة والدفاع.

○ الحديث

تنفيذ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أي أنها تسعى لتنفيذ السياسة المالية لذلك لا تتقيد بأن تتساوي الإيرادات مع النفقات بالعكس فإنه في حالات الكساد تسعى الدولة لافترال عجز اي زيادة النفقات عن الإيرادات وتمول هذا العجز من خلال القروض والإصدار النقدي الجديد ويجيز العجز المالي في فترات الكساد مع تمويله بالقروض أو الإصدار النقدي.

. المالية العامة والمالية الخاصة:

المقارنة	العامة	الخاصة
النفقات العامة	اشباع حاجات عامة ولا يهدف للربح	منافع شخصية والهدف اقصى ربح
الإيرادات العامة	الاجبار (مثل: الضرائب والرسوم)	الاختيار (التبادل التجاري/ التعاقد مع الغير)
الموازنة العامة	النفقات ثم الإيرادات	الإيرادات ثم النفقات

. مثال علي الفرق بين المالية العامة والخاصة:

الجانب	الشركات الخاصة	وزارة الصحة
الهدف	الربح من بيع الادوية	توفير العلاج المجاني او المدعوم
الايادات	مبيعات الادوية	ضرائب + رسوم رمزية
المعيار	الكفاءة والربحية	الصحة العامة والعدالة

. تطور الفكر الاقتصادي من التقليديين إلى الرأي الكينزي الحديث:

○ الفكر التقليدي (الكلاسيكي)

"آلية السوق"

أبرز الرواد آدم سميث ديفيد ريكاردو، وجان باتيست ساي.

قانون ساي للأسواق العرض يخلق الطلب المماثل له.

الطلب الفعال الطلب الخاص الاستهلاكي + الطلب الخاص الاستثماري.

الرؤية الاقتصادية:

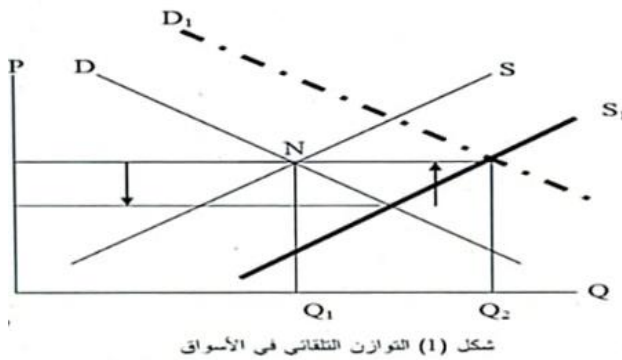
الاقتصاد قادر على تحقيق التوازن التلقائي.

والوصول إلى التوظيف الكامل من خلال آلية الأسعار دون تدخل الدولة.

زيادة العرض تؤدي إلى انخفاض الأسعار وزيادة الطلب، بينما يؤدي انخفاض العرض إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب، وبذلك لا يحدث كساد أو تضخم مستمر.

النتيجة: لا حاجة لتدخل الدولة؛ لأن الأزمات كساد أو تضخم عارضة وتزول تلقائياً.

يوضح الرسم التوضيحي فكرة التوازن التلقائي في الفكر التقليدي



حيث تمثل النقطة N حالة التوازن عند سعر P وكمية Q وعند زيادة العرض ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وهو ما يشجع على زيادة الطلب نتيجة العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة. وبانتقال منحنى الطلب إلى اليمين يعود الاقتصاد إلى مستوى السعر السابق مع زيادة كمية الإنتاج من Q1 إلى Q

وقد ظل هذا الاعتقاد سائدًا حتى كشف الكساد العالمي العظيم (1929-1933) فشله مما دفع كينز إلى نقد فكرة التوازن التلقائي والتأكيد على ضرورة تدخل الدولة.

الرأي الكينزي الحديث (الثورة الكينزية)

"الثورة على التقليديين"

المبدأ الأساسي: "الطلب هو الذي يخلق العرض" (عكس التقليديين).

الطلب الفعال: أكد كينز أن المحرك الأساسي للاقتصاد هو الطلب الفعال.

الطلب الفعال وهو عبارة عن:

(الطلب الخاص الاستهلاكي + الطلب الخاص الاستثماري) + الطلب العام الحكومي

دور الدولة: ضرورة تدخل الدولة عبر السياسات المالية لمعالجة الأزمات (مثل الكساد الكبير)

ملخص المحاضرة:

تطور الفكر الاقتصادي	تعريف المالية العامة	التمييز بين المالية العامة والمالية الخاصة
تطور الفكر الاقتصادي من التقليديين إلى الرأي الكينزي الحديث	تعريف التقليديين	الفرق في جانب النفقات العامة.
	التعريف الحديث	من حيث الإيرادات العامة.
		من حيث الموازنة العامة.

الخلاصة

التحول من الاقتصاد "المحايد" (التقليدي) إلى الاقتصاد "المتدخل" (الكينزي).

المالية العامة أداة حيوية لتحقيق التوازن الاستراتيجي للدولة وليس مجرد وسيلة لجباية الأموال.